

الاستثمار الصيني في إعادة الإعمار في العراق وكيف يساء فهمه

تانغ تيان بو

2022/7/2

نشرَ موقع معاهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة **CICIR** (من افضل المراكز الفكرية في الصين)، مقالاً علمياً بتاريخ 2022/7/2، للباحث (Tang Tianbo)، والموسوم

Chinese Reconstruction Investment in Iraq and How It Is Being) (Misunderstood).

تلعب الصين دوراً مهماً في إعادة إعمار العراق ولكنه غالباً ما يساء فهمه. يستعرض هذا المقال تاريخ مشاركة الصين الاقتصادية مع العراق ومساهماتها في إعادة الإعمار بعد الغزو من خلال إنتاج المزيد من النفط وبناء بنية تحتية فعالة من حيث التكلفة، مدعومة بـ "صفقة النفط مقابل إعادة الإعمار" الأخيرة. كما ستحاول فضح بعض الأساطير الشائعة حول التعاون الصيني العراقي التي تشير إلى أن الصين تملأ فراغاً خلفه الغرب أو أنها مهيمنة اقتصادياً في العراق.

استعراض تاريخي للعلاقات الاقتصادية الصينية العراقية : 1958-2003

بالعودة إلى الوراء، يمكن تحديد ثلاث مراحل في تاريخ العراق والصين في العلاقات الاقتصادية الثنائية. من عام 1958 إلى عام 1978، كان المحرك الرئيسي هو الأيديولوجية والثورة. إذ أقامت الصين والعراق علاقات دبلوماسية عام 1958، بعد أن ألغى العراق نظامه الملكي، وأصبح صديقاً للاتحاد السوفيتي آنذاك. من بين جميع البلدان الاشتراكية، كانت الصين ذات يوم أكبر مستورد للتمور العراقية، من خلال شراء التمور، إعتقد الشعب الصيني أنهم يدعمون "الثورة العراقية"، وبغض النظر

عن الصعوبات الاقتصادية الخاصة بها، قامت الصين بمشاريع البناء في العراق كمساعدات أجنبية لدعم صديق العالم الثالث في النضال ضد الإمبريالية.

من عام 1979 إلى عام 1990، أصبحت العلاقات الثنائية أكثر براغماتية ومفيدة للغاية للصين. بعد أن أطلقت الصين برنامجها للإصلاح الاقتصادي عام 1978، كان العراق أول بلد تفوز فيه الشركات الصينية بعقود بناء خارجية بقيمة تزيد عن 30 مليون دولار خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وبرز العراق كسوق حيوية لمقاولات المشاريع الدولية الصينية ووفق الاتي:

• 1979-1985: استحوذ العراق على أكثر من 30% من إجمالي قيمة العقود التي حصلت عليها الصين، ففي عام 1985، ذهب أربعة من كل عشرة عمال صينيين تم إرسالهم إلى الخارج في العراق. وكان أكثر من 20,895 الف عاملاً صينياً يعملون في العراق بحلول نهاية عام 1985 مقارنة بـ 10,331 الف فقط عام 2020.

• في الفترة 1979-1990، فازت الصين بعقود بناء بقيمة 1.9 مليار دولار في العراق. وبالنظر إلى أن الاحتياطي الأجنبي للصين كان أقل من 20 مليار دولار، وكان لدى البلاد فائض حاد في القوى العاملة خلال عقد الثمانينات، فمن الصعب المبالغة في الأهمية الاقتصادية للعراق، مما يوفر للصين أرباحاً عالية ووظائف في الخارج ذات أجور جيدة وأرضية مناسبة.

• في الفترة من عام 1990 إلى عام 2003، جرى التعاون الاقتصادي الثنائي وفقاً للقانون الدولي. حيث أنهت حرب الخليج الثانية والعقوبات التالية العصر الذهبي للعلاقات الاقتصادية بين الصين والعراق، ولم تشارك الصين في إعادة إعمار العراق حتى إطلاق برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة عام 1996. وإلى جانب تقديم المساعدات الإنسانية، استأنفت الصين التجارة مع العراق وجميع وسائل المنع ذات الصلة. كان لا بد من مراجعتها من قبل الأمم المتحدة مقدماً. ومن حيث القيمة، لم توافق الأمم المتحدة إلا على حوالي نصف العقود في الفترة من عام 1996 إلى عام 2002. واحترم التعاون المؤقت في مجال الطاقة بين الجانبين لوائح الأمم المتحدة أيضاً. في عام 1997، وقعت مؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، إحدى شركات النفط الوطنية الصينية،

عقداً بقيمة 1.3 مليار دولار لتطوير حقل النفط والغاز في الأحدب لصالح وزارة النفط العراقية. واتفق الجانبان على أن العقد لن ينفذ حتى "يحين الوقت"، في إشارة إلى رفع عقوبات الأمم المتحدة على العراق لاحقاً.

تخفيف عبء الديون وتنمية النفط واتفق "النفط مقابل إعادة الإعمار" : بعد عام 2003. عارضت الصين غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003. ومع ذلك، بدأت تدريجياً في زيادة الدعم والمشاركة في إعادة إعمار العراق. وبدأت الجهود بتخفيف عبء الديون، ومن بين الجهود التي قادتها الأمم المتحدة، شطبت الصين جميع الديون العراقية المستحقة للحكومة الصينية عام 2007 و80% من 8.5 مليار دولار للشركات الصينية عام 2010. كان الإعفاء من الديون نادراً بالنظر إلى المبلغ الكبير وتفضيل الصين لإعادة التفاوض على الديون بدلاً من إلغائها. ولم تربط الصين تخفيف عبء الديون بصفقات النفط كما فعلت روسيا.

بعد عام 2003، كانت الصين أولى الدول التي دخلت لقطاع النفط العراقي. ففي عام 2008، أعاد العراق وشركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) توقيع عقد تطوير حقل الأحدب النفطي، الذي يعد أول صفقة نفطية كبرى تم توقيعها من قبل الحكومة العراقية الجديدة في مرحلة ما بعد عام 2003. وحققت الشركة الصينية التي يديرها الحزب الشيوعي الصيني، أهداف الإنتاج قبل ثلاث سنوات من الموعد المحدد وزودت العراق بمبلغ إضافي قدره 10 مليارات دولار لتمويل إعادة إعماره. ثم فازت الشركات الصينية بالمزيد من العقود واشترت حصصاً لتطوير حقول النفط والغاز في العراق. وفي عام 2019، تجاوز استثمار الصين في العراق 20 مليار دولار وفقاً للسفير الصيني في بغداد. جنباً إلى جنب مع البصمة المتزايدة في مجال التنقيب عن النفط، وفازت الشركات الصينية بالكثير من العقود في خدمة حقول النفط وتوليد الطاقة. ففي عام 2018 وحده، بلغت قيمة العقود التي وقعتها الصين حديثاً بقيمة أكثر من 5 مليار دولار.

في عام 2019، اتفق العراق والصين على تعزيز وتبسيط التعاون في مجال إعادة الإعمار من خلال التوقيع على ما يعرف باتفاق "النفط مقابل إعادة الإعمار". في نسختها الأصلية، والمتضمن تمويل مشاريع إعادة إعمار الطرق والسكك الحديدية والمدارس والمستشفيات، لمدة عشرين عاماً من إيرادات 100 ألف برميل يومياً (صادرات النفط العراقية إلى الصين) بقروض ميسرة مقدمة من إحدى المؤسسات المالية الصينية.

سيتم تحديد المشاريع من قبل البلدين معاً. إذ بدأ تنفيذ الاتفاق عام 2021. وبالتالي ستقوم (شركتان صينيتان ببناء 1000 مدرسة) في جميع أنحاء البلاد، والتي ستكون مكلفة بالنسبة للصينيين ولكنها توفر إعادة الإعمار التي يحتاجها العراق بشكل عاجل. وفي مايو 2022، بدأ بناء 177 مدرسة.

الأساطير وسوء الفهم

في الآونة الأخيرة، اكتسب التعاون الصيني العراقي اهتماماً متزايداً، لكنه كان محاطاً بالكثير من الجدل، ومن المفيد توضيح بعض الأساطير الشعبية بشأن هذا الموضوع. الأسطورة رقم 1: كانت شركات النفط الصينية تملأ الفراغ الذي خلفه الغرب وأصبحت مهيمنة في العراق.

لا يوجد مثل هذا الفراغ وتحدث عمليات النقل بين الشركات الغربية ذاتها، إذ حاولت بعض شركات النفط الغربية مثل "BP و ExxonMobil و Shell" بيع حصصها في حقول النفط العراقية بسبب "بيئة الاستثمار غير المناسبة" في منتصف عام 2021. ومع ذلك، قال تقرير لرويترز في مايو 2022 "إن الحكومة العراقية تمكنت من وقف ثلاث مبيعات محتملة من هذا القبيل يكون مشتروها المحتملون من الشركات الصينية). في الوقت الحالي، قررت شركة "بريتيش بتروليوم" البقاء، وتفي شركة "شل" بالتزامها تجاه قطاع الغاز في العراق، وعندما تغادر إكسون موبيل العراق، سيتم استبدالها جزئياً بشركة "توتال إنرجيز"، التي خططت لاستثمار 10 مليارات دولار مبدئياً بعد توقيع عقود طاقة بقيمة 27 مليار دولار مع العراق.

الأسطورة رقم 2: يمكن للشركات الصينية قبول أرباح أقل في العراق لأنها شركات مملوكة للدولة. عام 2013 ، ذكرَ مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز على نطاق واسع إن (الشركات الصينية تقبل بأرباح أقل في العراق لأنها شركات مملوكة للدولة) بمساعدة الصين في "جني أكبر فوائد وارباح بالتزامن مع الطفرة النفطية العراقية". ومع ذلك ، فهي مجرد نصف حقيقة، حيث أن العراق منح عقوداً لحقوله النفطية الضخمة لمجموعة متعددة من شركات النفط الأجنبية وليس لشركة واحدة بعينها بعد عام 2003. وبالتالي فإن معظم العقود التي فازت بها الصين كانت بالتعاون مع عمالقة النفط الآخرين مثل "BP" و "Exxon Mobil" و "Total"، وكان على جميع الشركات تحمل شروط العقد القاسية التي وضعتها الحكومة العراقية والأرباح المنخفضة التي تلت ذلك، وليس الشركات الصين وحدها فحسب.

من ناحية أخرى، اختارت بعض الشركات الدولية مغادرة العراق لأن لديها خيارات أفضل، تماماً كما قالت "إكسون موبيل" "إنها تريد" التركيز على الأصول المتقدمة بأقل تكلفة " في دول أخرى. مع ذلك، فإن الشركات الصينية لديها بدائل قليلة أفضل من العراق.

وقال مسؤول تنفيذي من CNPC ذات مرة: "إنتاج النفط في العراق أمر صعب"، البقاء في العراق لا علاقة له بحقيقة أن الشركات الصينية مملوكة للدولة، ولكن له علاقة كبيرة بكونها متأخرة في السوق العالمية، ولاتزال قدرتها التنافسية التكنولوجية أدنى من قدرة الشركات الغربية العملاقة، الأمر الذي يحد من قدرة الشركات الصينية على الفوز بعقود في تطوير الغاز أو النفط غير التقليدي) في اماكن اخرى.

الأسطورة رقم 3: أصبحت الصين قوة اقتصادية مهيمنة في العراق وأصبح العراق دولة عميلة للصين.

إن نفوذ الصين في العراق أقل مما يعتقد الناس عموماً. إن إلقاء نظرة فاحصة على صناعة التنقيب والإنتاج في العراق يمكن أن يخبرنا لماذا؟، من بين أكبر حقول النفط تكون حصص الشركات الصينية مساوية أو قريبة من شركائها الأجانب في حقل الرميلة وغرب القرنة 1 ، لكن الصينيين هم

مجرد الطرف المتعاقد الذي يتقاسم الأرباح، وليس المشغل الذي يدير حقول النفط ويحدد الإنتاج. في حقول النفط الضخمة مثل غرب القرنة-2 والزبير ومجنون، ليس للصين حصص ولا دور كمشغل. إن جميع حقول النفط التي تديرها الصين لديها احتياطات وإنتاج معتدل نسبياً. في المقابل، من إجمالي إنتاج العراق البالغ حوالي 4 ملايين برميل يومياً، (أكبر خمسة حقول نفطية)، تديرها جميعاً شركات غير صينية، بواقع 2.85 مليون برميل يومياً.

إن العراق بالتأكيد ليس بلداً عميلاً للصين. دائماً ما تكون الدول التي لها وجود عسكري وحلفاء سياسيون داخل العراق، مثل الولايات المتحدة وإيران، هما اللذان لهما رأي قوي في البيئة السياسية المتقلبة في العراق.

كما حاولت الحكومة العراقية تنويع مصادر استثمارها من خلال تزويد "توتال إنرجيز" بشروط تعاقد أفضل لتأمين الصفقة التي تبلغ قيمتها 27 مليار دولار. كما ألغت صفقة نفط مدفوعة مسبقاً بقيمة 2 مليار دولار مع الصين بعد ارتداد سعر النفط عالمياً.

الأسطورة رقم 4: اتفاقية "النفط مقابل إعادة الإعمار" تعني فخ الديون للعراق.

لا يربط العراق أي أصول ثابتة بالصفقة، وكانت 100 ألف برميل يومياً أقل من 10% من إجمالي صادرات النفط العراقية إلى الصين، وحتى أقل أهمية مقارنة بإجمالي صادرات العراق - حوالي 3.44 مليون برميل يومياً عام 2021. ومع الحجم المعتدل للنفط والمال المعنيين، فإنه لن يؤدي إلى زيادة عبء ديون العراق.

الأسطورة رقم 5: الصين تتعاون مع إيران في العراق لمواجهة الولايات المتحدة

كما ذكر أعلاه، فإن شركاء الشركات الصينية في العراق كانوا غربيين في المقام الأول. ففي عام 2019، حاولت CNPC التعاون مع عملاق النفط الأمريكي "ExxonMobil" في مشروع النفط الضخم الذي لم يتم إنجازه في العراق والذي تبلغ تكلفته 53 مليار دولار. ويرجع نجاح الصين مؤخراً في العراق جزئياً إلى تجنبها الانجرار إلى التنافس بين الولايات المتحدة وإيران.

وبينما تنسحب الولايات المتحدة من العراق، تحتفظ الصين ببصمتها الاقتصادية في البلاد مع توسيعها. وقد يزيد هذا من قلق أولئك الذين يرون أن الصين والولايات المتحدة تلعبان لعبة محصلتها صفر في العراق. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة والصين لديهما مصالح مشتركة ملحوظة من خلال زيادة إنتاج النفط العراقي، إذ ساعدت الصين في توفير المزيد من النفط للسوق العالمية، واحتواء تذبذب أسعار النفط الذي يمثل أولوية للولايات المتحدة أيضاً في الوقت الحالي. علاوة على ذلك، من خلال بناء وإعادة إعمار البنية التحتية في العراق، حيث تعمل الصين على إصلاح بلد محطم جزئياً على الأقل بسبب الإجراءات الأمريكية في الماضي".

للاطلاع على النص الأصلي باللغة الانكليزية

Chinese Reconstruction Investment in Iraq and How It Is Being Misunderstood

انقر على الرابط الاتي:

<http://www.cicir.ac.cn/NEW/en-us/opinion.html?id=95f808cb-3fb6-4fac-875a-e2b8075edcd4>